Estimating the impact of some economic variables on the unemployment phenomenon for the period (2004-2021) Iraq as a mode

Assist. Prof. Dr. Rabah Jamil Al-Khateeb

University of Mosul / College of Administration and Economics

rabah_jamel@uomosul.edu.iq

Received: 16/9/2025 Accepted: 2/11/2025 Published: 30/6/2026

Abstract

The research seeks to know the level of development of some economic variables in Iraq, and to know the impact of these variables in reducing unemployment rates through the standard analysis method. In order to achieve the study's goal, a specific period of time (2004-2021) was relied upon, and the (ARDL) model was also relied upon. Estimating the short-term relationship and measuring the limits of joint integration through (bounds testing) in the methodology of automatically distributed lag periods between the economic variables (exchange rate, monetary basis, gross domestic product, public expenditures) and (unemployment rate). Then, the long-term relationship is estimated through its parameters in the long run. The research assumes the existence of an impact at different levels of some economic variables on unemployment. The results of the study also showed the existence of a long-term relationship between the selected economic variables and the unemployment rate. The exchange rate, monetary basis and gross domestic product variables each had a negative impact on unemployment, while the public expenditures variable had a positive impact on the unemployment rate. The most important proposals were, the process of building a balanced economy that gradually moves away from dependence on oil resources and moves towards diversifying the production base to meet the needs of domestic and external demand can only be achieved through a transition to a market economy.

Keywords: Monetary Base, Exchange Rate, Public Expenditure, Gross Domestic Product (GDP), Unemployment.

تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في ظاهرة البطالة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) العراق أنموذجاً

ا.م.د. رباح جميل الخطيب

جامعة الموصل/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يسعى البحث الى معرفة مستوى تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، ومعرفة تأثير هذه المتغيرات في تخفيض معدلات البطالة وذلك من خلال منهج التحليل القياسي، ومن أجل الوصول الى هدف الدراسة تم الاعتماد على مدة زمنية معينة من(٢٠٠٤ – ٢٠٢١)، كما تم الاعتماد على الأنموذج (ARDL) وتقدير العلاقة قصيرة الأمد وقياس حدود التكامل المشترك من خلال (اختبار الحدود) في منهجية فترات الابطاء الموزع تلقائياً بين المتغيرات الاقتصادية كلاً من (سعر الصرف، والاساس النقدي والناتج المحلي الاجمالي والنفقات العامة) و (معدل البطالة) ومن ثم العمل على تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال معلماتها في المدى الطويل، يفترض البحث وجود تأثير وبمستويات مختلفة لبعض المتغيرات الاقتصادية في البطالة، كما أظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المختارة ومعدل البطالة ، وان لكل من متغير سعر الصرف والاساس النقدي والناتج المحلي الاجمالي تأثير سلبي في البطالة أما بالنسبة لمتغير النفقات العامة فقد كان تاثيرها أيجابي في معدل البطالة ، اما اهم المقترحات فتمثلت، ان عملية بناء اقتصاد متوازن يبتعد وبالتدريج عن الاعتماد على الموارد النفطية

وينحو باتجاه تنويع قاعدة الانتاج لكي تستجيب لحاجات الطلب الداخلي والخارجي لا يمكن ان يتحقق الا من خلال الانتقال الى اقتصاد السوق.

الكلمات المفتاحية: الاساس النقدي، سعر الصرف، النفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي، البطالة.

المقدمة:

تشكل ظاهرة البطالة أحد الأركان الهامة في النظرية الاقتصادية، وقد أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث تحليلها ودراستها,ولاسيما بعد ازمة الكساد الكبير سنة ١٩٢٩، وظهور النظرية الكينزية التي استهدفت محاربتها والتقليل من معدلاتها باستخدام السياسات التوسعية، وبذلك أصبحت للبطالة مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي، على اختلاف مدارسه واتجاهاته لمحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، فالتقليل من حجم البطالة يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وصانعي السياسات الاقتصادية في أي دولة.يُعد موضوع البطالة في الاقتصاد العراقي من المؤشرات المهمة التي ينبغي دراستها في الوقت الحاضر باعتبارها نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية استشرت في الاقتصاد العراقي منذ مدة زمنية ليست بالقصيرة وتعمقت في المدة منذ عام (٢٠٠٣) ولغاية الوقت الحاضر، اذ أصبحت الظاهرة لا يمكن تجاهلها أو تركها لآليات سوق العمل الحرة فأن ارتفاع معدلات البطالة يمثل احد المؤشرات الدالة على تدهور الوضع الاقتصادي في العراق الذي يعود في بداياته الى عام (١٩٨٠) ، كما تبين البطالة مستوى التشغيل في الاقتصاد كونه أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة، والاقتصاد العراقي يتصف بارتفاع نسبة الافراد النشطين اقتصادياً بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني السنوية، هذا من حيث عرض القوى العاملة، وبالنسبة الطلب على الأيدي العاملة يظهر عجز الاقتصاد العراقي جلياً بسبب عدم تمكنه من توفير فرص العمل المناسبة لهذه القوى العاملة وذلك بسبب تخلف القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية ونسبة مساهمتها الحقيقية في مكونات الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي، (لذا تسعى للعمل من أجل وضع حلول لمعالجة هذه الظاهرة من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية المختارة خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من أهمية بعض المتغيرات الاقتصادية المختارة وتأثيراتها في معدلات البطالة التي تمثل احد أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ذات الآثار السلبية في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن معرفة الوسائل التي تعظم دور بعض من هذه المتغيرات ذات الاثر الايجابي في التخفيف من حدة البطالة وتدنية تأثير المتغيرات ذوات الاثر السلبي واختيار السياسات الفعالة الواجب اعتمادها للحد من البطالة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ارتفاع معدلات البطالة في العراق على الرغم من التغيرات الاقتصادية المختلفة التي شهدها الاقتصاد خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، مما يثير التساؤل حول مدى تأثر البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية كسعر الصرف، الأساس النقدي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنفقات العامة .

هدف البحث:

تستهدف الدراسة التعرف على الدور الذي تلعبه بعض المتغيرات الاقتصادية المختارة في البطالة، ومحاولة قياس الاثر لهذه المتغيرات في البطالة في العراق خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية ان هناك علاقة معنوية ايجابية في الاجلين بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة ومعدل البطالة.

منهجية البحث:

اعتمد البحث في منهجه اسلوب الربط بين الاتجاه الوصفي الذي يستند الى المنهج الوصفي فضلاً عن المنهج الكمي الذي يستند الى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه، ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي التقييم الجانب التطبيقي من الدراسة، وتمت

الاستعانة بأساليب حديثة للقياس الاقتصادي، متمثلة بمنهجية ARDL لتحليل التكامل المشترك ومن ثم التحقق من وجود العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل بإستخدام معامل تصحيح الخطأ UECM، وتضمنت الدراسة سلسلة زمنية امتدت على ١٨ عاماً، امتدت بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٢١، وتم تحويل البيانات إلى بيانات نصف سنوية، كما تم اعتماد السلاسل الزمنية في التحليل الاقتصادي القياسي بسبب قدرتها على تفصيل وتفسير التغيرات التي تحدث في بعض المتغيرات الاقتصادية، وإن عينة الدراسة هي جمهورية العراق.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، فالمبحث الاول جاء تحت عنوان الإطار النظري لمفهوم البطالة، أما المبحث الثاني خُصص الى أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في البطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، بينما تناول المبحث الثالث تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في البطالة في العراق (٢٠٠٤-٢٠٢١)، واخيراً توصل البحث الى العديد من الاستنتاجات والمقترحات.

١- الإطار النظري لمفهوم البطالة

١-١ مفهوم البطالة:

تعرف البطالة بالحالة التي تكون فيه جزء من القوة العاملة عاطلة عن العمل المنتج اقتصادياً رغم بحثهم عن العمل وقدرتهم على العمل. وتصنف البطالة الى صنفين هما، بمعنى ان هناك اشخاص قادرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه بجدية، ولكن لا يجدون فرصة عمل (ياسين، ٢٠١٢ :٥٥)، كما يمكن تعريف البطالة بأنها بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه وهي ايضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظرا لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء أكانت إنتاجية أم خدمية. (OECD ,2023)، كما عَرفها آخرون بأنها عدم تمكن أفراد المجتمع من الحصول على عمل ثابت يكون مصدرا رئيسا للدخل بالنسبة لهم، وذلك في حال بحثهم وسعيهم للحصول على عمل (عامر – المصري ،٢٠١٧، ٣٥)

١-٢ اسباب البطالة:

هناك العديد من الأسباب المؤدية للبطالة يمكن حصرها بما يلي:

١-٢-١ تراجع معدلات نمو الاقتصاد: لعل من الأسباب الجوهرية للبطالة التي يراها الاقتصاديون تراجع معدلات نمو الاقتصاد إلى مستويات دون معدلات نمو السكان ونمو قوة العمل، وبالتالي حصول تراجع في قدرة هذا الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة كافية لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، وتختلف أسباب التراجعات بحسب طبيعة السوق والنشاط المزاول فيه فعلى سبيل المثال نجد أن التذبذب الحاصل في أسعار النفط ما بين الارتفاع والانخفاض في المنطقة العربية منذ مطلع الثمانينات كان له الأثر الأكبر في تراجع معدلات النمو الاقتصادي لاسيما في البلدان العربية المنتجة للنفط، مما ترتب على ذلك انخفاض الطلب على العمالة، وعدم توفر فرص عمل جديدة، فضلا عن العمالة مما رفع نسبة البطالة، وأضعف الاستغناء عن جزء من اقتصاديات المنطقة في تلك الفترة". (شقير،٢٠٠٨، ١٥١)

١-٢-٢ قلة التوظيف وإيجاد فرص العمل في القطاع الخاص: تحمل أصحاب العمل ورجال الأعمال والقطاع الخاص مسؤوليتهم كاملة، أو تباطؤهم في توليد فرص العمل من خلال المشاريع الإنتاجية القادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين والباحثين عن العمل ضاعف من أعداد البطالة، فضلاً عن مخرجات الجامعات والمعاهد المتخصصة والتي لا تنسجم ومتطلبات سوق العمل وعزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص. (عربية،١٤٢٢هـ، ٣٧)

١-٢-٣ الإقبال المتزايد من الإناث على المشاركة في قوة العمل: المرأة نصف المجتمع، والاستفادة من طاقتها ضرورة ملحة، فالتنمية الشاملة تتطلب المشاركة الفعلية للمرأة في مختلف المجالات وذلك ليس مجرد حق لها فقط بقدر ما هو واجب على المجتمع حتى تتمكن من تأدية دورها كاملاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبما يتفق مع طبيعتها وواجباتها الأسرية وبما لا يتعارض مع تعاليم دينها أولاً وأخيراً، وإن كان بعض النساء يبحثن عن عمل بشتى الطرق دون جدوى، والبعض الآخر

يجدن في البيت الحصن الأمين لهن، فإننا تشهد في العقدين الماضيين في معظم الدول العربية زيادة ملحوظة من قبل الإناث على المشاركة في قوة العمل، وذلك رغبة منهن في المساعدة، وتحمل أعباء الأسرة لاسيما في ظل ارتفاع نفقات المعيشة، وزيادة حالات الطلاق فتكون المرأة أحيانا هي العائل الوحيد لهذه الأسرة، مما أسهم في جعل معدل الزيادة في قوة العمل يزيد على معدل نمو السكان الطبيعي مما حدا ببعض الدول إلى إنشاء مجلس قومي للمرأة لرعاية شؤونها والاهتمام بها(الزواوي،٢٠١٤،٣٣)

١-٢-٤ **رفع من التقاعد:** إذا كان تشغيل صغار السن يرفع معدلات البطالة من أسفل، فإن رفع من التقاعد يرفع بدوره تلك المعدلات ولكن من أعلى، وخاصة في ظل ارتفاع متوسطات الأعمار على مستوى الدول العربية مجتمعة كما على مستوى دول العالم كلها. فنتيجة لارتفاع معدلات الدخول وتحسن مستويات المعيشة (الإسكانية والغذائية والصحية والبيئية والتعليمية والتوعوية) في الدول العربية ارتفعت متوسطات الاعمار بها في العقود الثلاثة الماضية بشكل ملموس (حويتي،٢٠١٨، ١٠٩)

١-٢-٥ **الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع:** وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية، أو التي تحتاج إلى استقدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الاستعانة بأي موظفين أو عمال محليين، ولاسيما ان العراق يمتلك من الكفاءات الكم الكبير.

١-٢-٦ **قدرة الدول والحكومات على تقلص فرص العمل المتاحة:** فيما لا يتوقف نمو حجم المؤهلين ما يتسبب لاحقاً في عدم تكافؤ عدد الفرص مع عدد المؤهلين ما يتجسد في مشكلة البطالة.

١-٢-٧ **التزايد المستمر لاستعمال الآلات:** مما يستدعي استبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسب، أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال، لكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة. (عبيد،٢٠٢٠، ٢٤)

١-٢-٨ **النظرة الدونية لبعض المهن:** أن ميزان القيم الاجتماعية السائد يفضل العمل الحكومي على العمل المهني، ولازال لبعض العادات والتقاليد التي تزدري أو تحتقر ممارسة بعض الحرف اليد البدوية مثل الحدادة والحلاقة والسمكرة والسباكة، سلطان قوي على شريحة من أبناء منطقة الخليج العربي وبعض الدول العربية، مما يجعلهم يفضلون البطالة على مزاولة مثل هذه المهن (منظمة العمل العربية،٢٠٢٠)

١- ٣ تصنيفات البطالة:

وتقسم البطالة أيضاً إلى عدة تصنيفات نذكر منها:

١-٣-١ **البطالة الانتقالية أو الاحتكاكية:** وهي الحالة التي تحصل جراء تحرك الاقتصاد والافراد، اذ يضطر بعض العمال إلى تغير أماكن عملهم أو إقامتهم وبالتالي يعطلون عن العمل لفترة من الزمن أو حالة الأشخاص الذين يطمحون إلى الحصول على عمل أفضل مما يعملونه وبالتالي يتعطلون لفترة من الزمن لغاية تحصيل الفرصة الأفضل لهم.

١-٣-٢ **البطالة الهيكلية:** أو ما يعرف أيضاً بالبطالة البنائية هي ذلك النوع من البطالة نتيجة حدوث تغيرات في الاقتصاد أو سوق العمل، مثل حالات التقدم التكنولوجيا، إذ تتسبب بفقد بعض الفئات لأعمالهم، وأيضاً حالات متعلقة بالجنس والعمر ونقص التدريب والثقافة، وهذا النوع من البطالة ليست مؤقتة وقد يمتد إلى أمد طويل، أي ينتظر العاطل عن العمل لفترة طويلة حتى يحصل على عمل (الخصاونة، ٢٠٠٠ :١٦٣).

١-٣-٣ **البطالة الدورية:** يحدث هذا النوع من البطالة عندما يحصل تقلبات في الانشطة الاقتصادية صعوداً ونزولاً لفترات بين (٣-١٠) سنين وما يسمى بالدورة الاقتصادية حيث تتكرر بشكل دوري وتنقسم إلى مرحلتي الرواج أي التوسع وتمتاز هذه المرحلة بزيادة معدلات التوظيف حتى الوصول إلى مرحلة القمة للرواج، اذ يتحول النشاط وتقل مستويات ومعدلات التوظيف، وتسمى هذه المرحلة بالانكماش.

١-٣-٤ **البطالة السافرة:** يعرف هذا النوع من البطالة أيضاً بالبطالة الظاهرة او البطالة المسجلة ويقصد بها حالة التعطل الكلي الظاهر الذي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولذلك فهم في حالة تعطل كامل، لا يمارسون أي عمل. والبطالة السافرة، رغم اختلاف

مسمياتها، يمكن أن تكون بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية أو بطالة دورية، ومنتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة الظروف السائدة بالاقتصاد القومي.

١-٣-٥ البطالة المقنعة: هي تلك الحالة التي يتواجد فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل وذلك يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً ولا يتأثر حجم الانتاج إذا تم الاستغناء عن الجزء الفائض وهذا يعني أن هذه الفئة تبدو ظاهرياً وكأنها تعمل لكنها لا تقدم أي اضافة للانتاج (بن علي واخرون،٢٠٢١: ٨-٩). وينتشر هذا النوع من البطالة في البلدان النامية وبشكل خاص في:

١-٣-٥- أ- الزراعة عندما يسود المجتمع الريفي الاقتصاد المعيشي الكفاف والاستهلاك الذاتي الاسري للمحصول ويرتفع معدل نمو السكان ويتناقص الوقت المخصص للعمل الانتاجي، لاسيما عندما يعاني النشاط الزراعي من انخفاض حصوبة الأرض وقلة مياه الري، أو صعوبة تصريف المياه وقلة المكائن الحديثة والاساليب التقليدية المتبعة وحالة التشوه في علاقات الانتاج ما بين الملاك والفلاحين.

١-٣-٥- ب- خدمات الادارة الحكومية، عندما تعمل هذه الادارة على استيعاب أكبر عدد من خريجي المدارس والمعاهد والكليات وبغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية ومدى تناسبهم مع مواصفات الوظائف المعروصة.

٢- تحليل مؤشرات البحث للعراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

تكمن مشكلة البطالة في العراق بتزايد اعداد العاملين في القطاع العام وعدم مقدرة القطاع الخاص من استيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة، بسبب قلة اعداد المشاريع الانتاجية والخدمية رافق ذلك الانفتاح الاقتصادي على الخارج منذ عام ٢٠٠٣ وتدفق مختلف انواع السلع والخدمات الى الداخل، وذلك ادى الى تسريح اعداد كبيرة من الايدي العاملة تبع ذلك ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية، ويُعد معدل البطالة مقبولاً في حال عدم تجاوز المعدل الطبيعي الذي يبلغ عادة ما يقارب ٥٪ (البدري،٢٠٠٦:١٨٩)، كما يوضح جدول (١) أن معدل البطالة بعد ان كانت نحو(٢٦.٨٪) عام(٢٠٠٤)انخفضت في الاعوام(٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) على التوالي معدل البطالة (١٧.٩٪، ١٧.٥%، ١١.٧%) ويرجع ذلك الى التغييرات التي طرأت على عملية وآلية جمع بيانات البطالة وفقا لتعليمات ومعايير منظمة العمل الدولية، اذ يعد كل شخص عمل لمدة ساعة واحدة خلال الأسبوع السابق غير عاطل عن العمل، أي أن الانخفاض لم يكن من بين العاطلين عن العمل، بل كان الانخفاض بسبب عدم إدراج فئات معينة ضمن نسب البطالة، في عام (٢٠٠٨) ارتفع معدل البطالة ليسجل (١٥.٣٪) بزيادة (٣٪)، تتسم البطالة تذبذباً أنخفاضاً وارتفاعاً في الاعوام(٢٠٠٩-٢٠١٦) بنسب متقاربة، ويرجع ذلك لانخفاض مستوى التوظيف ولتغير الظروف الامنية وزيادة اعداد الخريجين وعجز القطاع الخاص عن ستيعابهم (عبيد، ٢٠١٧:٢٩٠)، إلى جانب غياب التنسيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل العراقي. إذ ان سوء التخطيط جعل بعض التخصصات تعاني من فائض في عرض العمالة فيما تعاني اخرى من نقص كبير في العمالة، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي. كل تلك الاسباب أدت إلى استمرار مشكلة البطالة، وبقيت معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي بالتأرجح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، بينما تزايد معدلات البطالة خلال العامين (2020-2021) بنسب (٢١.١٪،٢٢.٩٪)على التوالي، ويرجع ذلك إلى افتقاد العراق لبرامج اقتصادية توفر الدعم المطلوب للمشاريع الصغيرة وبما لا يتناسب مع ما يمتلكه العراق من موارد ضخمة ولا يتلأم مع الطريقة التي يراد بها تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق.

٢-١ الناتج المحلي الاجمالي: يعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه القيمة السوقية لكافة انواع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة والتي غالبا ما تكون سنة واحدة، (سمية،٢٠١٦:121) وهذه الفكرة تعني كافة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع على البقعة الجغرافية للوطن. يعد الناتج المحلي الاجمالي احد المؤشرات المهمة التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، لذا فان زيادة قيم الناتج المحلي الاجمالي تعني احد المؤشرات الدالة عن نمو وتطور الاقتصاد وفيه تأخذ البطالة معدلات منخفضة، لذا نتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين المتغيرين.يلاحظ اتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو الارتفاع وذلك كما موضح في الجدول (١) ويرجع إلى زيادة الصادرات النفطية بعد رفع الحصار والعقوبات التي

كانت على الاقتصاد العراقي، اذ سجل في العام (٢٠٠٤) مبلغ (١٠١٨٤٥) مليار دينار، في العام (٢٠٠٥) حقق الاقتصاد العراقي نمواً بنسبة (٤.٤٪) ليسجل مبلغ (١٠١٣٥٥١) مليار دينار، كذلك كان النمو الاقتصادي في عام (٢٠٠٦) بنسب (١٠.٢٪)، اذ كان مبلغ (١٠٩٣٩٠) مليار دينار، أيضاً في عام (٢٠٠٧) يلاحظ زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الجاري بنسب (١.٤٪) اذ سجل مبلغ (١١١٤٥٦) مليار دينار، كذلك هو الحال بالنسبة عام (٢٠٠٨) حيث سجل الاقتصاد نمواً بنسب (٦.٦٪) إذ كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي (١٢٠٦٢٧) مليار دينار. في (٢٠٠٩-٢٠١٠) يلاحظ تراجع النمو بنسبة (٥.٨٪,٥.٥٪) أماالاعوام (٢٠١١,٢٠١٢,٢٠١٣) يلاحظ تذبذباً في النموالاقتصادي انخفاضاً وارتفاعاً بنسب التالية على التوالي (١٠.٢٪,١٢.٦٪,٥.٦٪)، أما في العامين (٢٠١٤، ٢٠١٥) تراجع نمو الاقتصادي بنسبة (٣.٩-%,٢.٤-%)، في عام (٢٠١٦) تحقق الاقتصاد نمواً بنسبة (١٤.٨٪)، لكن في سنة (٢٠١٨) حقق نمواً بنسب (٢.٦٪). وفي عام (٢٠١٩) فسجل الاقتصاد نمواً بنسب (٦٪) بالأسعار الجارية ولكن في عام (٢٠٢٠) تراجع النمو الاقتصادي مثل بقية البلدان العالم بسبب الاغلاق العام وتراجع الطلب العالمي على النفط ومشتقاته مع انخفاض في أسعار النفط عالمياً حيث سجل نمواً بالنسب التالية (١٥.٧-%)، أما في عام(٢٠٢١) نمى الاقتصاد العراقي ثانية بسبب عودة الأمور إلى طبيعتها وزيادة الطلب العالمي على النفط بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً لتسجل نمو اقتصادي بالنسب (٤.٤٪) بالأسعار الجارية.

٢-٢ الاساس النقدي : يتكون الأساس النقدي (MO) من حاصل جمع العملة المصدرة مع الاحتياطيات لدى المصارف من جهة المطلوبات وفي جهة الموجودات يتكون من صافي الموجودات الأجنبية وصافي الائتمان المقدم للحكومة من قبل البنك المركزي (بنك المركزي العراقي (٢٠٢١ :٥)، وفيما يلي نقدم تحليلاً لتطور الأساس النقدي ومدى مساهمة كل من الاحتياطيات المصارف والعملة المصدرة وصافي الموجودات الأجنبي والائتمان المحلي المقدم للحكومة في تكوينها خلال مدة الدراسة، تطور الأساس النقدي خلال عرض الميزانية العمومية المصغرة (الأساس النقدي) وكما يظهر في الجدول (1). يُلاحظ من خلال الجدول أن أدنى مبلغ مسجل للأساس النقدي هو (١٢٢١٩) مليار دينار في عام (٢٠٠٥) أما أعلى مبلغ كان (١٠١٩٥٠) مليار دينار وذلك في عام (٢٠٢١). ففي الاعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٨) يلاحظ توجه الاساس النقدي نحو الارتفاع حيث سجل نمو بسب (١٢٪,٢٧٪,٦٤٪, ٤٨٪) أما الاعوام (٢٠٠٩-٢٠١٣) يلاحظ استمرار الأساس النقدي في الزيادة وسجل نمواً بالنسبة(٥٪،١٨٪، ٩٪، ٨٪، ١٥٪) على التوالي. أما في العامين (٢٠١٤، ٢٠١٥) تراجع مسجلاً نمواً سالباً بنسب (٩-% ٤-%) على التوالي، ولكن في عام (٢٠١٦) تحسن الأساس النقدي مسجلاً نمواً بنسبة (٩) إلا أنه في عام (٢٠١٧) تراجع نسبة الأساس النقدي ب (٤-%) ولكن في عام التالية (٢٠١٨) شاهد الأساس النقدي نمواً طفيفاً وكان بنسبة (٢٪)، وفي الاعوام (٢٠١٩-٢٠٢١) تمتاز هذه المدة باتجاهها نحو الارتفاع حيث سجل الأساس النقدي نمواً بنسب (١٦، ١٣، ١٤٪) على التوالي.

جدول (١) بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١)

السنوات	سعر الصرف الأساس	معدل نمو السنوي	الاساس النقديMB	نمو الاساس النقدي (%) MB	GDP حقيقي	معدل نمو السنوي	االنفقات العامة	معدل نمو السنوي	معدل البطالة
2004	1460	--	١٢٢١٩	-	١٠١٨٤٥	-	32117491	-	26.8
2005	1474	0.07	١٣٧٩٥	١٢.٩	١٠٣٥٥١	٤.٤	26375175	-17.88	17.97
2006	1391	0.06	١٧٥٢١	٢٧.٠١	١٠٩٣٩٠	١٠.٢	38806679	47.13	17.5
2007	1217	0.06	٢٨٨٠٨	٦٧.٤٢	١١١٤٥٦	١.٤	39031232	0.58	11.7
2008	1172	0.08	٤٢٨٥٩	٤٨.٧٧	١٢٠٦٢٧	٦.٦	59403375	52.19	15.34
2009	1170	0.09	٤٥٢٧٠	٥.٦٣	١٢٤٧٠٢	٥.٨	52567025	-11.51	14
2010	1170	0.09	٥٣٨١٠	١٨.٨٦	١٣٢٦٨٧	٥.٥	64351984	22.42	12
2011	1170	0.09	٥٨٦٩٨	٩.٠٨	١٤٢٧٠٠	١٠.٢	69639523	8.22	11.1
2012	1166	0.09	٦٣٣٩١	٨	١٦٢٥٨٨	١٢.٦	90374783	29.78	11.9
2013	1166	0.09	٧٣٢٥٩	١٥.٥٧	١٧٤٩٩٠	٥.٦	106873027	18.26	11.8
2014	1166	0.09	٦٦٢٣١	-٩.٥٩	١٧٨٩٥١	-٣.٩	83556226	-21.82	10.6

2015	1182	0.09	٦٣٠٤٩	-٤.٨٠	١٨٣٦١٦	-٢.٤	70397515	-15.75	12.6
2016	1182	0.08	٦٨٧١٧	٨.٩٩	٢٠٨٩٣٢	١٤.٨	67067437	-4.73	10.8
2017	1184	0.08	٦٥٦٩١	-٤.٤٠	٢٠٥١٣٠	-١.٨	75490115	12.56	22.4
2018	1182	0.08	٦٧١٦١	٢.٢٤	٢١٠٥٣٣	٢.٦	80873189	7.13	22.6
2019	1182	0.08	٧٨٢٥٣	١٦.٥٢	٢٢٢١٤١	٦	111723523	38.15	22.6
2020	1304	0.09	٨٨٨٦١	١٣.٥٦	١٩٦٩٨٦	-١٥.٧	76082443	-31.9	21.1
2021	1450	0.09	١٠١٩٥٠	١٤.٧٣	٢٠٢٤٦٨	٤.٤	102849569	35.18	22.9

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية والنشرات الاحصائية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، العراق.

٢-٣ سعر الصرف: تم الاعتماد على سعر الصرف الرسمي دون الموازي كون الاخير ليس لدينا بيانات رسمية بذلك، اذ بلغ سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي لعام ٢٠٠٤ (١٤٦٠) تعتبر قيمة العملة العراقية مرتفعة نسبياً مقارنة لقيمتها قبل عام ٢٠٠٣(١٨٩٦) وذلك لكون بدا العمل بمزاد العملة الاجنبية ، خلال العام ٢٠٠٥ اخذ هذا السعر بالتدهور (١٤٧٤) بمعدل نمو(٠.٠٧٪) أي ارتفاع اكثرمن١٤ دينار للدولار الواحد ولكن هذا التدهور يعد طفيفاً ويرجع الى تدهور الاوضاع الامنية في تلك الفترة، ومن ثم سجل سعر الصرف انخفاضات متتالية في الاعوام ٢٠٠٦ -٢٠١٤(بمعنى تحسن قيمة العملة المحلية) ويعود هذا التحسن الى السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي لدعم الدينار العراقي من خلال ضخ العملة الاجنبية بكميات كبيرة في المزادات اليومية لضمان استقرار سعر الصرف وعدم تجاوز لسقف محدد، و يوضح جدول (١) في عام ٢٠٢٠ بلغت سعر الصرف دينار العراقي(١٣٠٤) بمعدل نمو (٠.٠٩٪) نتج عن ذلك ارتفاع في سعر الصرف بمقدار ١٢٢ دينارمقارنة بعام ٢٠١٩ بسبب مشاكل كوفيد ١٩ وتدني سعر النفط وازدياد الدين العام، واستمرت سعر الصرف بالزيادة في عام ٢٠٢١ حيث سجلت(١٤٥٠)، ويعود السبب في ذلك ان سلة المستهلك التي تعتمد بشكل كبير على الاستيرادات الخارجية والتي يتم استيراداها بالدولار وبالتالي فأن انخفاض قيمة الدينار امام الدولار يؤدي الى زيادة قيمة الاسعار في السلع والخدمات بنفس قدر تراجع في العملة المحلية (الدينار) امام الدولار، وهذا يودي الى زيادة معدلات التضخم.

٢-٤ النفقات العامة: يقصد بها تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة بهدف اشباع حاجات عامة فضلا عن تحقيق هدف آخر هو تدخلها الاقتصادي والاجتماعي في ادارة المجتمع أي أن الانفاق الحكومي هو احد الاذرع التي تستخدمها الدولة لرفع مقدرة الاقتصاد على النمو والتطور، اذ تعتبر الحكومة أكبر مشتري في السوق الوطنية لا سيما في الدول النفطية مثل العراق الذي يتميز بتركز عوائد الثروات الطبيعية والوطنية في خزائن حكوماتها وهذه الثروات عادة ما تكون الربع الأكبر ان لم يكون المصدر الوحيد لتوريد العوائد الى هذه الدول، لذا فان الحكومة تعتبر هي الاغنى والأكثر انفاقا مقارنة بأي طرف آخر (Trang Ho ٢٠١٥, ٨)، يتضح مما سبق أن الانفاق الحكومي هو احد انواع الاستثمار الذي تقوم به الدولة من خلال شراء الآلات والمعدات والاصول الانتاجية اللازمة لزيادة الانتاج على اعتبار ان هذه الاجراءات تؤدي الى توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل، لذا نتوقع ان تكون علاقة هذا المتغير عكسية مع معدل البطالة. في سنة ٢٠٠٤ بلغت النفقات العامة (٣٢١١٧٤٩١) مليون دينار واستمرت بالارتفاع نتيجة زيادة الايرادات ومستوى التوظيف في القطاع الحكومي، واستمرت النفقات بالارتفاع لتصل الى اعلى قيمة لها في عام٢٠١٣بلغت (١٠٦٨٧٣٠٢٧) مليون دينار وبمعدل نمو (١٨.٢٦٪). بعدها بدأت النفقات العامة بالانخفاض المستمر مسجلاً نمواً سلبياً حتى سنة ٢٠١٦ بلغت (٦٧٠٦٧٤٣٧) مليون دينار، الملاحظ بان هذا الانخفاض في النفقات العامة تزامن ايضا مع الانخفاض كبير ومستمر في الايرادات العامة للبلد في تلك السنوات وذلك بسبب الانخفاض الكبير في حجم الايرادات النفطية والناجم عن انخفاض المستمر في سعر النفط الخام من جهة، اذ سجل سعر خام سلة الاوبك (٤٠.٧٦،٤٩.٤٩،٩٦.٢٩) دولار للبرميل الواحد للسنوات (٢٠١٦،٢٠١٥،٢٠١٤) على التوالي ، بحيث يلاحظ ان عام ٢٠١٦ سجل أدنى سعر للنفط خلال مدة الدراسة(OPec،٢٠١٧:٩٨) ويرجع ذلك الى الاوضاع السياسية والامنية الصعبة التي مر بها العراق في تلك السنوات والمتمثلة.بالنفقات العسكرية الباهضة التي تتحملها الحكومة العراقية من جهة اخرى. وفي الأعوام (٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩) بدأت

النفقات العامة بالارتفاع مسجلة (٧٥٤٩٠١١٥) و(٨٠٨٧٣١٨٩) و (١١١٧٢٣٥٢٣) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو (١٢.٦٪) (٧.١٣٪) و (٣٨.١٥٪) وذلك بسبب ارتفاع في ايرادات العامة للبلد في تلك السنوات الناجمة عن ارتفاع سعر النفط. وانخفضت هذه النفقات لتصل الى (٧٦٠٨٢٤٤٣) مليون دينار بمعدل نمو (٣١.٩٠-%) في عام ٢٠٢٠ نتيجة احداث جائحة كورونا. وفي عام ٢٠٢١ سجل الانفاق العام ارتفاعا ملحوظاً إذ بلغ مقدار الانفاق بحدود (١٠٢٨٤٩٥٦٩) مليون دينار مما شكل نسبة (٣٥.١٨٪) قياساً بالعام السابق نتيجة ارتفاع الايرادات العامة ورفع النفقات لتغطية المتطلبات الاقتصادية والادارية للدولة.

٤- تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في البطالة للعراق (٢٠٠٤-٢٠٢١)

سيتم في هذا المبحث اختبار معدلات البطالة في العراق وكذلك تقدير أثر المتغيرات المستقلة من سعر صرف ER والاساس النقدي MB والناتج المحلي الاجمالي GDP والنفقات العامةEX على المتغير التابع البطالة UN، وللتأكد من استقراريه السلاسل الزمنية نقوم باستخدام اختبار جذر الوحدة Unit root بالاعتماد على اختبار ADF و PP وحسب النتائج الآتية:

يتضح من لجدول (٢) أن نتائج اختباري ديكي فولرالموسع (ADF) وفيليبس بيرون (PP) اثبتت ان كافة المتغيرات التابعة والمستقلة غير مستقرة عند مستوياتها الاصلية (Level) عند جميع مستويات المعنوية وذلك بالاعتماد على قيمة t المحتسبة التي كانت اقل من قيمتها الجدولية، فضلاً عن قيمة P-value التي كانت أكبرمن ٠.٠٥ عند جميع مستويات الاختبار وبالتالي تقبل فرضية العدم التي تؤكد على احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة ، وبعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات وجد أن المتغيرات استقرت عند الفرق الأول وبمستوى معنوية ١٪ و ٥٪ اذ كانت قيمة tالمحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية وقيمة P-value اقل من ٠.٠٥ لجميع المستويات أي انها متغيرات متكاملة من الرتبة (١)) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة.

الجدول (٢) نتائج أختبار ديكي فوللر الموسع ADFوفيليبس – بيرونPP

Variables		ADF Test						P.P Test					
		Level			1st difference			Level			1st difference		
		Interc	Int&Tre	None	Interc	Int&Tre	None	Interc	Int&Tre	None	Interc	Int&Tre	None
UN	T-statistic	-1.8934	-2.4520	-0.1409	-5.5649	-5.9732	-6.0522	-3.4399	-3.2233	-1.2663	-5.8987	-6.3174	-5.9778
	Prop	0.3306	0.3475	0.6265	0.0000	0.0002	0	0.0161	0.0964	0.1852	0	0	0
ER	T-statistic	-1.5754	-1.6184	0.5070	-5.5649	-5.4917	-5.5678	-1.6828	-1.7792	0.4531	-5.5840	-5.5114	-5.5912
	Prop	0.4836	0.7638	0.8198	0.0001	0.0005	0	0.4304	0.6919	0.8068	0.0001	0.0005	0
PEX	T-statistic	-1.9920	-2.1702	-1.7159	-11.7357	-11.4487	-11.9416	-3.8951	-4.3035	-3.5877	-7.2701	-7.0366	-7.5087
	Prop	0.2883	0.4886	0.0814	0	0	0	0.0053	0.0091	0.0008	0	0	0
MB	T-statistic	-2.0755	-2.4407	-1.5990	-4.1986	-3.7441	-4.2717	-2.1621	-2.5479	-1.6474	-5.4744	-5.3796	-5.5679
	Prop	0.2553	0.3534	0.1023	0.0026	0.0377	0.0001	0.2232	0.3048	0.0932	0.0001	0.0006	0
GDP	T-statistic	-2.4477	-3.2902	-0.7926	-5.4159	-3.8987	-5.6922	-2.1607	-2.0599	-0.4499	-6.0115	-5.6847	-6.1129
	Prop	0.1411	0.0995	0.3611	0.0006	0.0345	0	0.2249	0.5383	0.5082	0.0001	0.0013	0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج E-views10

٤-١ تقدير نموذج البطالة وفق منهجية (ARDL)

تشير نتائج تقدير أنموذج البطالة كما يظهرفي جدول (3) الى أن قيمة معامل التحديد R^{-2} (0.904678)اي ان 90% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (UN) سببها هو المتغيرات المستقلة، وان 10%الباقية يرجع الى عوامل أخرى لم يشملها النموذج، النموذج يعتبر معنوي لان قيمة Fالمحتسبة كبيرة (40.54472) وبمستوى احتمالية اقل من ١٪، عليه نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم، أي انه هناك تاثيراً معنوياً للمتغيرات التفسيرية على المتغير التابع.

جدول (٣) نتائج الاختبارات الاحصائية

Dependent Variable: UN				
Method: ARDL				
Date: 03/01/24 Time: 23:50				
Sample (adjusted): 2005S1 2021S2				
Included observations: 26 after adjustments				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (0 lag, automatic): ER GDP MB PEX				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 3				
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UN(-1)	0.077176	0.088376	0.873267	0.3934
UN(-2)	-0.139573	0.074019	-1.885629	0.0747
ER	-218.4003	32.56001	-6.707623	0.0000
GDP	-0.778741	0.075896	-10.26063	0.0000
MB	-0.205281	0.020368	-10.07866	0.0000
PEX	0.077504	0.010864	7.133979	0.0000
C	42.05709	4.141860	10.15416	0.0000
R-squared	0.927555	Mean dependent var		15.33769
Adjusted R-squared	0.904678	S.D. dependent var		3.324946
S.E. of regression	1.026554	Akaike info criterion		3.115096
Sum squared resid	20.02244	Schwarz criterion		3.453814
Log likelihood	-33.49624	Hannan-Quinn criter.		3.212634
F-statistic	40.54472	Durbin-Watson stat		0.994321
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج E-views10

٤-٢ اختبار التكامل المشترك:

يظهر نتيجة (Bounds Test) بأنه هناك علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين كل من المتغير التابع البطالة والمتغيرات المستقلة سعر الصرف، الأساس النقدي، النفقات العامة، والناتج المحلي الاجمالي حيث قيمة (F-statistic) والمقدرة بـ (37.86526) أكبر من الحد الأعلى والحد الأدنى عند جميع المستويات المعنوية، أي اننا سوف نرفض فرض العدمي والذي ينص بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات ونقبل الفرض البديل والذي ينص على وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما يظهر في الجدول (٤)

جدول (٤) نتائج اختبار التكامل المشترك

Test-Statistic	Value	K
F-Statistic	37.86526	4
حدود القيمة الحرجة(Critical Value Bounds)		
القيمة الحرجةSignificance	I0Bound الحد الادنى	I1Bound الحد الاعلى
10%	2.02	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج المخرجات E-views10

٤-٣ تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بُعد التوثيق من وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الدراسة وتحديد عدد فترات إلابطاء والبالغة (2,0,0,0,0)هو افضل نموذج لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل ،وبمعاينة جدول (٥) نلاحظ ان قيمة معلمة الحد الثابت وفي حال غياب المتغيرات المستقلة فان معدل البطالة في العراق سيكون موجباً مساوياً لقيمة الحد الثابت والبالغة (39.58697)،توضح النتائج ان معلمات المتغيرين المستقلين سعرالصرف والاساس النقدي (ER,MB) كانت معنوية وهذا يتضح من قيمة Propلكل منهما اقل من ٥٪ وهذا يعني ان المتغيرين المستقلين لهما تاثير في المتغير التابع (UN) ،. اما بالنسبة للمتغير GDP كان ذو تاثير معنوي عند مستوى ١٪وله أثر عكسي على البطالة وهذا يطابق منطوق النظرية الاقتصادية، اي زيادة GDPبمقدار وحدة واحدة يؤدي الى أنخفاض البطالة بمقدار (0.733003-). و يمكن التعرف على مدى تأثير متغير النفقات العامة (PEX) في المتغير التابع (UN) في الاجل الطويل ، فان تأثيرها معنوي وهذا يتضح من قيمة propاقل من ١٪ ،نلاحظ ان االعلاقة بين النفقات العامة ومعدل البطالة علاقة طردية حسب الاشارة الموجبة للمتغيرPEX، اي زيادة النفقات العامة بمقدار وحد واحدة يؤدي الى زيادة معدل البطالة بمقدار(0.072952) عند مستوى معنوية ١٪.وهذالا يتطابق مع النظرية الاقتصادية اذ ان المحدد الرئيسي لتغيرات النفقات العامة يتمثل في مدى توافر الايرادات العامة وبخاصة الايرادات النفطية كونها تحتل مركز الصدارة مقارنة بالمصادر الاخرى ، لذا فهو يؤثر على كافة الانشطة التي تعتمد على تلك العائدات لتمويلها لذا فان زيادة الانفاق تعمل على تخفيض معدلات البطالة.

الجدول (٥)نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std.Error**	**T-Statistic**	**Prob.**
ER	**-205.5731**	**23.63607**	**-8.697432**	**0.0000**
GDP	**-0.733003**	**0.057397**	**-12.77085**	**0.0000**
MB	**-0.193225**	**0.015693**	**-12.31266**	**0.0000**
PEX	**0.072952**	**0.010681**	**6.830131**	**0.0000**
C	**39.58697**	**2.135557**	**18.53707**	**0.0000**
EC = UN - (-205.5731*ER -0.7330*GDP -0.1932*MB + 0.0730*PEX +39.5870)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج E-views10

٤-٤ نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL لنموذج البطالة

تشير معلمة التصحيح (1-) (CointEq) الى قيمة (1.062397-)وهي معنوية وسالبة عند مستوى ٥٪ مما يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل ، حيث بلغت سرعة التصحيح (١/1.062397=٠.٩٤١٢٦٧٧٢) اي ان سرعة العودة الى حالة التوازن للبطالة تعادل (١١اشهرويومين).وللتعرف مدى تأثير كافة المتغيرات المستقلة (ER,GDP,MB,PEX) في المتغير التابع (UN) في الاجل القصير ، فان الجدول (6) يشير الى أن تأثير كافة المتغيرات المستقلة معنوي بدلالة قيمة(Prop<5%)والعلاقة عكسية بينهم مع معدل البطالة وهذا ينطبق مع المنطوق الاقتصادي ما عدا النفقات العامة .

جدول (٦) نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج البطالة

Conditional Error Correction Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	**42.05709**	**4.141860**	**10.15416**	**0.0000**
UN(-1)*	**-1.062397**	**0.079368**	**-13.38575**	**0.0000**
ER**	**-218.4003**	**32.56001**	**-6.707623**	**0.0000**
GDP**	**-0.778741**	**0.075896**	**-10.26063**	**0.0000**
MB**	**-0.205281**	**0.020368**	**-10.07866**	**0.0000**

PEX**	0.077504	0.010864	7.133979	0.0000
CointEq(-1)*	-1.062397	0.062714	-16.94045	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامجE-views10

٤-٥ اختبارات التشخيص: اي التعرف على قدرة النموذج الحالي في أجتيازه الاحتبارات القياسية من عدمها ومن خلال نتائج اختبارات التالية: -

٤-٥- أ- اختبارLM: للتأكد من عدم ارتباط ذاتي للبواقي تشير نتيجة الاختبار الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي في الانموذج، حيث بلغ مستوى المعنوية (٠.١٢٨٤) وهي أكبر من ٥٪، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود الارتباط الذاتي للبواقي، كما يظهر في الجدول (٧).

جدول (٧) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-Statistic	2.194398	Prob.F(3.16)	0.1284
Obs*R-Squared	7.579223	Prob.Chi-Square(3)	0.0556

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج المخرجات E-views10

٤-٥- ب- اختبار عدم ثبات تباين البواقي: تشير نتيجة الاختبار إلى قبول الفرض العدمي الذي ينص على ثبات تباين البواقي بالمقابل نرفض الفرض البديل الذي يشير إلى وجود اختلاف في تباين البواقي حيث سجل الاختبار قيمة (٠.٠٦٦٨) وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥٪ ، كما يظهر في الجدول (٨).

الجدول (٨) اختبار مشكلة عدم الثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.759386	Prob. F(1,20)	0.0668
Obs*R-squared	3.481003	Prob Chi-Square(1)	0.0621

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامجE-views10

٤-٥-ت- اختبار التوزيع الطبيعي :- تم التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي كما موضح في الشكل(١) من خلال اختيار (Jarque-Berra)الذي سجل (0.338034)وسجل قيمة معنوية (0.844495)وهي اكبر من مستوى المعنوية ٥٪، وبالتالي فاننا سوف نقبل الفرض البديل الذي ينص على أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، ونرفض الفرض العدم الذي ينص على أن البواقي غير موزعة توزيعاً طبيعياً.

الشكل (١) اختبار توزيع الطبيعي للبواقي

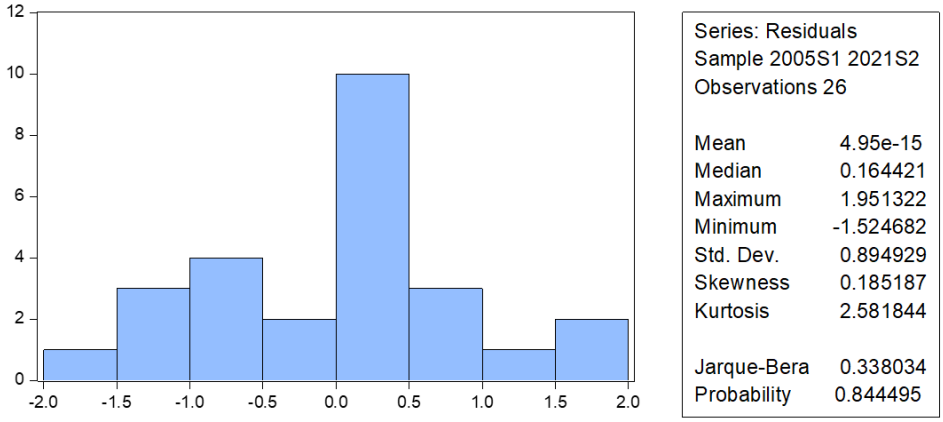

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-views10

٤-٥-ث- اختبار الاستقرار الأنموذج البطالة: لغرض التأكد من خلو الانموذج (٠,٠,٠,٠,٠ ,٢) من تغيرات هيكلية، سوف نقوم بإجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) وايضاً اختبار مربع مجموع التراكمي للبواقي (SUQARES OF CUSUM) حيث يستخدم الاختبارين للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات ومدى سكون المعالم الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير، يتحقق شرط الاستقرار الهيكلي عندما يكون الشكل منحصر داخل المجال عند المستوى المعنوي (٥٪)، كما يظهر في الشكل (2)

الشكل (٢) أختبارين (CUSUM) (CUSUM SQ)لنموذج البطالة

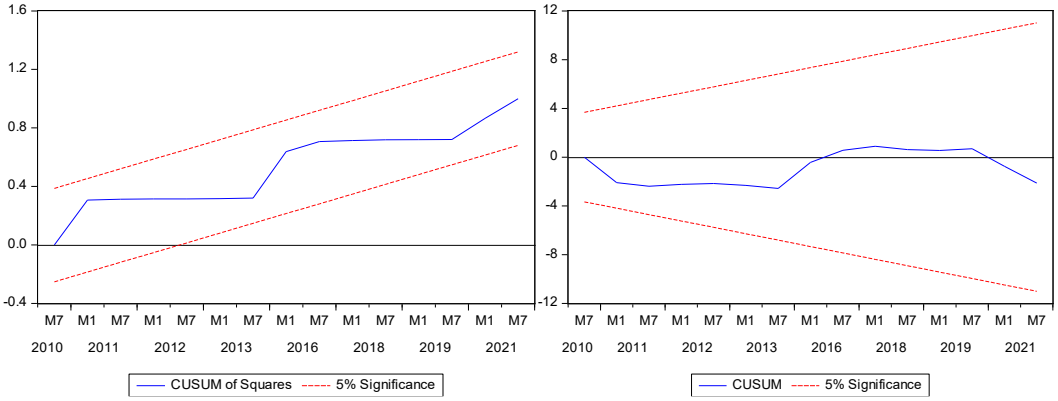

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج مخرجات E-views10

٥- الاستنتاجات والتوصيات

٥-١ الاستنتاجات :

أ. استقرار المتغيرات المدروسة عند الفرق الأول وبمستوى معنوية ١٪ و٥٪ ولجميع المستويات، أي ان كافة المتغيرات مستقرة بنفس الرتبة او الدرجة، مما اسهم في اجراء اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين تلك المتغيرات.

ب. وبعد التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المراد اختبارها ظهر من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test) ان هناك تكاملا مشتركا بين المتغيرات او علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات البطالة في العراق

ج. كان كل من متغير سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و الاساس النقدي ، تأثير سلبي على معدل البطالة في المديين الطويل والقصير وهذا يثبت عكس الفرضية في مقدمة البحث في حين تطابقت الفرضية مع متغير النفقات العامة، اذ أظهرت النتائج الأثر ايجابي في المديين الطويل والقصير على معدل البطالة .

د. أظهرت قيمة (١) CointEq الذي بلغ (-١.٠٦٢٣٩٧)، بما انها سالبة ومعنوية عند مستوى ١٪، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع داخل الانموذج، حيث إن ١.٠٦٪ من الانحرافات في البطالة يمكن أن يصحح خلال احد عشرة شهراً .

هـ. اعتماد العراق على الصادرات النفطية كمصدر للسيولة يجعل منه عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

و. ٧-لم يستطع متخذو القرار في المدة الماضية إبعاد اقتصاد العراقي عن التأثيرات الخارجية المستمرة المتمثلة بتقلبات أسعار النفط عن طريق تقليل الاعتماد على النفط، وتنعكس هذه التغيرات بصورة مباشرة في تنفيذ السياسات الاقتصادية اذ ان تغير أسعار النفط له تأثيرات مباشرة في أدوات هذه السياسات، من ، وسعر الصرف، الاساس النقدي، والنفقات العامة ، والناتج المحلي الاجمالي، ولا يقتصر هذا التأثير في هذه المتغيرات فحسب، وإنما يمكن ان ينعكس على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسة الاخرى ، كعرض النقود والايرادات العامة والاستثمار والاستهلاك وغيرها من المتغيرات.

وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية وما يتولد عن ذلك من اختلالات مستمرة في النشاط الاقتصادي.

٥-٢ التوصيات :

أ. ان عملية بناء اقتصاد متوازن يبتعد وبالتدريج عن الاعتماد على الموارد النفطية وينحو باتجاه تنويع قاعدة الانتاج لكي تستجيب لحاجات الطلب الداخلي والخارجي لا يمكن ان يتحقق الا من خلال الانتقال الى اقتصاد السوق

ب. ان تشجيع القطاع الخاص على اداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية سيخفف العبء الملقى على عاتق الدولة وسيسهم في استقطاب المزيد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنويع للقاعدة الاقتصادية

ج. منح القروض للمشاريع الصغيرة؛ لقدرتها على استيعاب وتوفير فرص العمل للقطاع الخاص وفق برنامج تمويلي خاضع للرقابة المالية.

د. تشخيص العوامل والاسباب التي تكون سبباً في حدوث الاختلالات الاقتصادية. والبحث عن هذه الأسباب كخطوة اساسية لمعالجة تلك الاختلالات التي تحدث في التوازن، بالاضافة الى تحديد العوامل التي تؤثر في الادخار والاستثمار، ومن ثم نسبة التجارة.

References

١. البنك الدولي البيانات المفتوحة ، متاح على الموقع، http://www.albankaldawli.org

٢. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، العراق.

٣. البدري، فاتن فاروق،٢٠٠٦، أساليب الاحصاء الاقتصادي لتعزيز المصداقية والشفافية، مجلة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٤. بن علي صالح ورشيد غالية وكمال مصباحي، ٢٠٢١، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراس ٢٠١٤)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٥٥ قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠) – (٢٠١٩) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلى التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر.

٥. شقير، سمير. (١٩٩٨). البطالة وتحديات النمو الاقتصادي في الوطن العربي. دار النشر الجامعية، ص. ١٥١

٦. –جبار، عبيرة عهود ٢٠١٤، البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة البحوث تربوية والنفسية، العدد٤٠.

٧. –العدل، ضياء فتحى٢٠٢١، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٩،مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد٢٢، العدد٣

٨. –عبيس، كريم ، والعزاوي، حسان، أثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، مكتبة جامعة بابل الوصول للاوراق البحثية.

٩. سعود، ضياء حسين ٢٠١٧، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة٢٠٠٣-٢٠١٤، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ١٥، العدد

١٠. –سمية، حاجي،٢٠١٦، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٤)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ،عدد١، الجزائر.٥٥

١١. –كاظم، حسين جواد ٢٠١٦، محددات التضخم في إطار الفكر الاقتصادي دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد٣٢، العدد٣٠، جامعة البصرة.

١٢. –المصري، إبراهيم ،٢٠١٧، النظريات الاقتصادية الكلي، الطبعة الثانية، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

١٣. –الخصاونة، صالح فواز محمد، ٢٠٠٠، مبادى الاقتصاد الكلي الطبعة الثانية، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الاردن.

١٤. ياسين، نذير، ٢٠١٢، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للمدة (١٩٧٠-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر

١٥. عامر، طارق عبد الرؤوف محمد، المصري، إيهاب عيسى المصري، ٢٠١٧، مفهومها، أسبابها، خصائصها: اتجاهات عربية وعالمية، مؤسسة المنهل للنشر، الطبعة السابعة.

١٦. شقير، سمير. (٢٠٠٨). البطالة وتحديات النمو الاقتصادي في الوطن العربي. دار النشر الجامعية.

١٧. عربية، أحمد. (١٤٢٢ هـ). مشكلات التوظيف في القطاع الخاص العربي. مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ٥٧

١٨.الزواوي، ليلى. (٢٠١٤). مشاركة المرأة العربية في سوق العمل والتنمية المستدامة. مركز دراسات المرأة العربية،

١٩.حويتي، محمد. (٢٠١٨). الشيخوخة والتنمية الاقتصادية في الدول العربية. دار الفكر العربي.

٢٠.عبيد، خالد. (٢٠٢٠). مشكلة البطالة في الدول العربية: الأسباب والحلول. مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ٢٤

٢١.الماضي، عبد الرحمن. (١٤٢٩ هـ). القيم الاجتماعية وأثرها على اختيار المهنة في المجتمعات العربية. دار الفكر العربي.

٢٢.منظمة العمل العربية. (٢٠٢٠). تقرير سنوي حول اتجاهات التشغيل في الدول العربية. القاهرة: إدارة البحوث والدراسات.

23. Kenny S, Victoria (2019), "A Causal Relationship between Unemployment and no. 12, 1-2. Economic Growth", Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Paper No. 93133.
24. Khrais, I. and Al-Wadi, M. (2016), "Economic Growth and Unemployment Relationship: An Empirical Study for MENA Countries", International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR), 4(12), 19-24.
25. Nagel, Katarzyna (2015), "Relationships between Unemployment and Economic Growth: The Review (Results) of the Theoretical and Empirical Research" Journal of Economics and Management, University of Economics in Katowice, 20(2), 64-79.
26. OPEC, Annual Statistical Bulletin, (1965-2017) 52nd edition, Vienna, Austria, 2017, www.opec.org
27. OECD. (2023, July 11). OECD Employment Outlook 2023: Artificial Intelligence and the Labour Market. OECD Publishing. https://www.oecd.org/en/publications/oecd-employment-outlook-2023_08785bba-en.html
28. Trang Ho, Ky, 2015, How rising interest rates witt affect the stock market and your investments, http://www.forves.com/sites/trangho.

جدول (٩) متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة (نصف سنوي)

Year	UN	ER	GDP	MB	PEX
2004S1	26.8	-	-	-	-
2004S2	26.8	-	-	-	-
2005S1	17.97	0.07	4.4	12.9	-17.88
2005S2	17.97	0.07	4.4	12.9	-17.88
2006S1	17.5	0.06	10.2	27.01	47.13
2006S2	17.5	0.06	10.2	27.01	47.13
2007S1	11.7	0.06	1.4	67.42	0.58
2007S2	11.7	0.06	1.4	67.42	0.58
2008S1	14.7	0.08	6.6	48.77	52.19
2008S2	14.7	0.08	6.6	48.77	52.19
2009S1	15.2	0.09	5.8	5.63	-11.51
2009S2	15.2	0.09	5.8	5.63	-11.51
2010S1	15.2	0.09	5.5	18.86	22.42
2010S2	15.2	0.09	5.5	18.86	22.42
2011S1	11.1	0.09	10.2	9.08	8.22
2011S2	11.1	0.09	10.2	9.08	8.22
2012S1	11.9	0.09	12.6	8	29.78
2012S2	11.9	0.09	12.6	8	29.78
2013S1	16	0.09	5.6	15.57	18.26
2013S2	16	0.09	5.6	15.57	18.26
2014S1	28	0.09	-	-9.59	-21.82
2014S2	28	0.09	-	-9.59	-21.82
2015S1	10.72	0.09	-	-4.8	-15.75
2015S2	10.72	0.09	-	-4.8	-15.75
2016S1	10.82	0.08	14.8	8.99	-4.7
2016S2	10.82	0.08	14.8	8.99	-4.7
2017S1	13.8	0.08	-	-4.4	12.56
2017S2	13.8	0.08	-	-4.4	12.56
2018S1	22.6	0.08	2.6	2.24	7.13
2018S2	22.6	0.08	2.6	2.24	7.13
2019S1	18.2	0.08	6	16.52	38.15
2019S2	18.2	0.08	6	16.52	38.15
2020S1	13.8	0.09	-	13.56	-31.9
2020S2	13.8	0.09	-	13.56	-31.9
2021S1	16.5	0.09	4.4	14.73	35.18
2021S2	16.5	0.09	4.4	14.73	35.18

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج E-views10 وبيانات المصدرين ادناه

- البنك الدولي البيانات المفتوحة ، متاح على الموقع، http://www.albankaldawli.org
- البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، العراق.